دور القيادة السياسية في عملية الاصلاح السياسي في كوريا الجنوبية

م.م. سالي سعد محمد
دكتوراه علوم سياسية / جامعة النهرين
sallysaadm91@gmail.com

الملخص:
أن تجربة كوريا الجنوبية من أهم التجارب الناجحة في العالم النامي وعلى جميع المستويات أذ أستطاعت النهوض بواقعها المتخلف الى واقع متطور ومتقدم، في فترة زمنية قصيرة عن طريق توظيف الامكانيات والموارد كافة ووضع أستراتيجيات وخطط طموحة من قبل الجهات المسؤولة، وكان للنخب السياسية دور كبير لايمكن تجاهله في عملية الاصلاح والتطور سواء بصورة سلبية أو أيجابية، مباشرة أو غير مباشرة، حسب كل مرحلة من المراحل التي مرت بها كوريا الجنوبية برهنت على أن الإرادة السياسية والتخطيط السلمي البعيد المدى وحسن أستعمال الموارد، والانطلاق من تطوير ذاتي ونقدي للقيم والثقافة المحلية مكنها من القيام بالعديد من الاصلاحات السياسية والادارية التي ساهمت وبشكل كبير في تطوير البلاد.

الكلمات المفتاحية: القيادة السياسية، الاصلاح السياسي، كوريا الجنوبية.

The role of political leadership in the process of political reform in South Korea

Sally Saad Mohameed
Phd. of political science in Al Nahrain University

Abstract:
The experience of South Korea is one of the most successful experiences in the developing world and at all levels, as it was able to advance its backward reality to an advanced and advanced reality in a short period of time by employing all capabilities and resources and developing ambitious strategies and plans by the responsible authorities, and the political elites had a great role that could not be

ignored. In the process of reform and development, whether positively or negatively, directly or indirectly, according to each of the stages that South Korea has gone through, it has demonstrated that political will, peaceful and long-term planning and good use of resources, and above all that the starting point of self and critical development of local values, and culture enabled it From undertaking many political and administrative reforms that greatly contributed to the development of the country

Key words: political leader ship ,Political reform, South Korea

المقدمة:

لقد حظي موضوع دور القيادة السياسية في عملية الاصلاح السياسي والاداري بأهتمام كبير سواء على المستوى الأكاديمي أو العملي، باعتباره من بين أبرز الظواهر السياسية المعاصرة التي شغلت حيزا كبيرا من اهتمام الباحثين والدارسين في مختلف المجالات، لما له من أهمية في تحسين أسلوب الحكم في الدولة وتفعيل دور وعمل المؤسسات السياسية والدستورية، وجعل العمليات الإدارية أكثر قدرة وكفاءة وفعالية تتلاءم مع التطورات الحديثة بصفة عامة، ومكافحة الفساد والحد من أثاره السلبية على مختلف المستويات بصفة خاصة، وفي هذا الصدد تلعب القيادة السياسية الفعالة دورا كبيرا في هذه العملية لتحقيق الأهداف، مع ضرورة توفر واستمرار الإرادة السياسية والدعم السياسي اللازم، مع بذل المزيد من الجهود والالتزام بالتنفيذ السليم لمختلف السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بعمليات الاصلاح السياسي والاداري، وفي ذات السياق عملت القيادات السياسية في كوريا الجنوبية المتعاقبة على حكم البلاد وأدارة العملية السياسية فيها على أعطاء أهمية للاصلاح السياسي والتحول الديمقراطي ، عن طريق تبادل الادوار السياسية والاقتصادية بين الحزب الحاكم والمعارضة من دون التمسك بالحكم كونه أمتياز للطبقة الحاكمة ، وساعد ذلك توفير عدة ظروف لتحقق ذلك .

مشكلة الدراسة: تدور بالأساس حول إلى أي مدى كان للقيادة السياسية أثر في عملية الإصلاح السياسي في كوريا الجنوبية ؟ ويتفرع من هذا السؤال اسئلة فرعية:

-ماهي طبيعة النظام السياسي والقيادة السياسية فى كوريا الجنوبية؟

-ماهي الطبيعة الدستورية الحاكمة لهذا النظام ؟

-وماهو دور القيادة السياسية فى عملية الاصلاح؟

أهمية الدراسة: الأهمية العلمية تعود الى تراكم الكتابات فى موضوع دور القيادة السياسية في عملية الاصلاح السياسي، ونجد أن هناك أدبيات كثيرة قد تناولت هذا الموضوع ولكن لم نجد تركيزا كبيرا على عمليات الإصلاح السياسي في كوريا الجنوبية، ولذلك يبرز دور الباحث في تحديد هذا الدور من بدايات تأسيس الدولة في كوريا الجنوبية وصولا للوقت الحالي .

فرضية الدراسة: لعبت القيادة السياسية الكورية الجنوبية دورا بارزاً في عملية الاصلاح السياسي في جمهورية كوريا الجنوبية.

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة من أجل التحقق من صحة الفرضية التي تقوم عليها، على مجموعة من المناهج ومنها المنهج التحليلي والنظمي الذي يقوم على جمع المعلومات ثم تحليلها ودراسة المؤسسات في كوريا الجنوبية ومعرفة دور القيادات السياسية في عملية الاصلاح والسياسات التي أتخذوها، فضلا عن الاستناد الى المنهج التاريخي في سرد التطورات التاريخية للاصلاح السياسي وانعكاساتها على البلاد.

هيكلية الدراسة: تم تقسيم الدراسة الى ثلاث مباحث كالاتي

المبحث الاول: الأطار المفاهيمي للدراسة.

المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي والقيادة السياسية في كوريا الجنوبية.

المبحث الثالث: دور القيادة السياسية في عملية الاصلاح السياسي فى كوريا الجنوبية.

المبحث الأول: الأطار المفاهيمي للدراسة

أولا: القيادة السياسية: المفهوم والنظريات

لابد أن نشير الى مفهوم للقيادة أولا ثم نأتي على القيادة السياسية، اذ تعرف القيادة على أنها : هؤلاء الاشخاص الذين يستعملون نفوذهم وقوتهم من أجل التأثير على سلوك وتوجهات الافراد حولهم من أجل تحقيق أهداف محدده[١] .

اذ لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم القيادة السياسية، و تتعدد تعريفاته بتعدد الباحثين وتظهر مراجعة أدبيات القيادة السياسية، أن مفهوم القيادة يتم تناوله على مستويين: المستوى التحليلي أو النظري، والمستوى الإجرائي أو العملي، فعلى المستوى التحليلي: ينظر الباحثون إلى القيادة على أنها ظاهرة تخضع لعملية تفاعل بين عدة عناصر: القائد، الجماعة السياسية ثم الفاعلية، ويقول أحد علماء السياسة العرب يجب أن نتذكر أن القيادة لاتعني شخصًا وإنما تعني قيمًا، وأن الظاهرة لا تفوض ولا تختلط بأسلوب ممارسة السلطة وإنما تعتبر في واقع الأمر عملية علاقة بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة، ويذهب آخر إلى تعريف القيادة بأنها (تلك المجموعة التي تملك القوة المحركة والفعالة والنظرة الصائبة، وتمثل القدرة على احتواء الآخرين لتحقيق الأهداف والفعاليات الرئيسية في المجتمع، كما أنها ترتبط بالقدرة على التأثير في سلوك الآخرين)، أما على المستوى الإجرائي : فإن الباحثين غالبًا مايركزون على القائد السياسي كفرد، وباعتبارها العنصر الأكثر أهمية والأيسر عمليًا في تتبع خصائصه وتأثيره، وتعرف القيادة السياسية أنها تتمثل في الشخص الذي يحتل قمة الهرم السياسي بحكم منصبه، أي رئيس السلطة التنفيذية وبالتحديد شخص رئيس الجمهورية[٢]. وقد أجمع معظم المفكرين السياسيين الذين سعوا إلى إيجاد تعريفات خاصة بمصطلح القيادة السياسية على ضرورة توافر العناصر التالية ليصبح تعريفها أكثر شمولية ودقة[٣]:

١- شخصية وصفات القائد بما في ذلك صفاته الثقافية والأخلاقية.

٢- الصفات الأخلاقية والطابع الثقافي للأتباع الذين يتفاعل معهم القائد.

٣- الوسط الاجتماعي أو التنظيمي الذي يتفاعل من خلاله القائد والأتباع ويتمثل في: الثقافة العامة، الثقافة السياسية، المناخ والظروف السياسية، المعايير والقيم، ومؤسسات الدولة.

٤- قائمة بالمشاكل المشتركة المهام التي واجهت القادة والأتباع في فترات تاريخية سابقة من عمر نظام الحكم.

٥- تفسير طبيعة نظام الحكم الذي يتبناه القائد، ليعكس من خلال هذا التفسير بعض الأوضاع السياسية التي شكلت عقبات ويقدم لها تفسيرا يلقى قبول وقناعة الأتباع.

٦- الوسيلة المادية والمعنوية التي يستخدمها القائد لتحقيق غاياته، أو أهداف وتطلعات الأتباع، وهي تشمل كافة الآليات والخطوات المتبعة لحشد دعم الأتباع أو الحفاظ على دعمهم وثباتهم على موقف التأييد للقائد.

وهنالك بعض النظريات المفسرة للقيادة[٤]:

١- نظرية السمات: وهي النظرية التي تؤكد على وجود صفات شخصية يتمتع بها الشخص للتعامل مع الأزمات كالسمات العقلية والجسمية والاجتماعية وغيرها.

٢- نظرية الموقف (الظرفية): تعني هذه النظرية أن الظروف الاجتماعية والتنظيمية التي يشهدها كل مجتمع بشري هي التي تحدد موقف القائد.

٣- النظرية التفاعلية: القيادة هي ظاهرة مستندة على شخصية الفرد والتفاعل على المستوى الشخصي والاجتماعي في حين هذا الاعتماد قائم على أساس خصائص الجماعات البشرية.

وبهذا فانه يمكن أن نلاحظ أن القيادة ليست ظاهرة فردية تتعلق بشخص يمارس السلطات في المجتمع، فمن خلال هذا المنطلق يمكن أن نعرف القيادة السياسية بأنها قدرة القائد السياسي على أستماله الجماهير الشعبية وذلك من خلال استخدام الوسائل المتاحة لتحقيق أهداف المجتمع [٥].

ثانياً: الاصلاح السياسي

-الاصلاح في اللغة العربية: من الفعل أصلح ، يصلح، أصلاحا أي أزالة الفاسد بين القوم والتوفيق بينهم ، وهو نقيض الفساد[٦]،

-أما في اللغة الإنجليزية "Reform" وتعني العمل الذي يحسن الأوضاع[٧].

– أما المفهوم اصطلاحًا فيعرفه (قاموس أكسفورد) : بأنه تغير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، ويعرفه (الدكتور ناظم عبد الواحد الجاسور): تعديل غير جذري سواء في شكل الحكم السياسي او في العلاقات الاجتماعية دون المساس بجوهرها أو أسسها ، وانه أجراء يلجأ اليه لتلافي النقص أو الخطأ كما يحصل في الاصلاحات الدستورية، والسياسية، والاقتصادية، خصوصاً عندما تبدو هذه الاصلاحات ضرورية بهدف القضاء على الاخطاء التي تبرز عن الممارسة والتنفيذ[٨] .

-ورد الاصلاح في القران الكريم في أكثر من سورة مثل قوله تعالى (والله يعلم المصلح من المفسد)[٩]، وقوله تعالى مخاطبا فرعون (أن تريد الا أن تكون جبارا في الارض وماتريد أن تكون من المصلحين)[١٠].

اذاً فالاصلاح هو المفهوم المضاد للفساد واليه تدعيم ركائز ماتداعى وهرم من بنى ومؤسسات الدولة أي بعبارة اخرى هو عملية حقن مواد التصلد في أساسات ذلك البناء لاعادة تمتين تلك الركائز وذلك بأتباع اليات نبذ التخلف وتحرير المجتمع ومحاربة أساليب العزوة والمحسوبية ، واختلاف الامتيازات بين أفراد المجتمع[١١].

والخلاصة أنه حتى يمكن اعتبار أي تغييرات في وضع ما إصلاح لابد من توافر الشروط أو الظروف التالية [١٢]:

١- أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح أو علة تحتاج إلى دواء. إذ إنه في ظل غياب الوضع الشاذ فإنه لا مبرر للإصلاح لأنه يصبح اقرب إلى الترف. فالعلة

قد تكون غياب العدالة أو الحرية أو انتشار الفقر أو المرض وعدم الاستقرار، فالعلة تساعد في تحديد موطن الخلل لكي يتم اختيار العلاج الشافي.

٢- أن يكون التغيير نحو الأفضل، فتسود الحرية محل الاستبداد، أو العدالة محل الظلم، أو الأمن محل الخوف والتعليم محل الأمية، أو الاستقرار محل الفوضى.

٣- أن يكون التغيير له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه Irreversible، فالتغيرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها إصلاح بالمعنى الحقيقي للكلمة، فتحول نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله بسرعة لا يعتبر إصلاحاً.

المبحث الثاني: **طبيعة النظام السياسي والقيادة السياسية في كوريا الجنوبية**

أن النظام السياسي في كوريا الجنوبية نظاماً جمهورياً (رئاسياً)، وتوجد به ثلاث سلطات حاكمة هي: التنفيذية والتشريعية والقضائية

أولاً: **الدستور**

يعد الدستور الكوري أداة رئيسية لدعم التوجهات والممارسات السلطوية للنظام السياسي الكوري، لذا منذ نشأة كوريا الجنوبية عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٨٨، عرفت الجمهورية الكورية ستة جمهوريات كان في كل مرة يتم تعديل الدستور فيها ، وأن أول دستور للبلاد وضع عام ١٩٤٨، وتم تعديله تسعة مرات في ظل الاضطرابات السياسية التي مرت بها كوريا الجنوبية، والتعديلات كانت أما بتحديد فترة الرئاسة أو أعادة صياغة العلاقة بين السلطات الثلاث على النحو الذي يدعم قوة مؤسسة الرئاسة والسلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية مماأدى الى الاخلال في التوازن بين السلطات الثلاث بشكل أنعكس في المرحلة النهائية على التوازن بين الدولة والمجتمع، وقد ضلت مؤسسة الرئاسة محور النظام السياسي الكوري حتى منتصف الثمانينات[١٣]، أذ صدر دستور عام ١٩٨٧ ويعد أخر تعديل (وهو الدستور الحالي) الذي يعد من الدساتير الديمقراطية في العالم بفضل توسيع صلاحيات السلطة

التشريعية وتشكيل المحكمة الدستورية المستقلة ، كما أرسى التعددية الحزبية وحقوق الانسان وبموجبه يشار في بعض الأحيان للدولة باسم الجمهورية السادسة لكوريا الجنوبية مثل العديد من الدول الديمقراطية [١٤].

ثانياً: السلطة التنفيذية

تشمل السلطة التنفيذية في كوريا إلى جانب رئيس الدولة عدد من الهيئات والمؤسسات التي تعاونه مما يدعم وضع الرئيس داخل النظام السياسي الكوري، حيث يمثل رئيس الجمهورية قمة السلطة التنفيذية وهو رئيس مجلس الدولة وله حق اختيار رئيس مجلس الوزراء والوزراء وعزلهم وكذلك كبار موظفي الدولة وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو مفوض في منح العفو العام وتخفيف العقوبات والحرص على الحقوق المدنية التي يوضحها الدستور، وينتخب الرئيس من خلال التصويت المباشر لفترة رئاسة مدتها خمسة سنوات غير قابلة للتجديد، وتتمثل أهم واجبات رئيس الدولة حماية استقلال الأمة وإعادة التوحيد السلمى للبلاد، وتؤدى مؤسسة الرئاسة في كوريا الجنوبية المهام المنوطة بها من خلال عدد من المؤسسات الهامة والتي يتمثل أهمها في مجلس الدولة ومجلس الأمن القومي والمجلس الاستشاري للتوحيد السلمي والمجلس الاستشاري للاقتصاد القومي ومجلس المراقبة والتحقيقات والوكالة القومية للتخطيط الأمني، وإلى جانب ذلك فإن الهيدراكية الحكومية تشمل رئيس الوزراء ويجب أن يكون مدنيا ويعينه رئيس الجمهورية والوزراء وكل وزير له نائب ومساعد وتحت إشرافه تعمل عند من المكاتب و التقسيمات الإدارية المختلفة والوحدات الصغيرة الموجودة في أي حكومة حديثة، وجانب كبير من عملية صنع القرار وتوزيع الموارد تتركز في يد الرئيس وفريق العمل المحيط به مما يدعم دوره في عملية صنع القرار [١٥].

ثالثاً: السلطة التشريعية

تتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد هو الجمعية الوطنية وأعضائها ينتخبون لمدة أربع سنوات، وهناك (٣٠٠) الأعضاء في الجمعية الوطنية، وهناك(٢٤٦) عضوا يتم

انتخابهم عن طريق الدوائر الفردية، في حين يتم انتخاب(٥٤) عن طريق التمثيل النسبي، يرأس الجمعية الوطنية متحدث الذي تقع على مسؤوليته الإشراف على العملية التشريعية ولا ينتمي لأي حزب سياسي ، وتتواجد على مستوى الجمعية الوطنية(١٦) لجنة دائمة مهمتها فحص القوانين والعرائض الواقعة تحت اختصاصها ، وتتولى الجمعية الوطنية العملية التشريعية بداية من الحق في اقتراح القوانين أو تقديم قرارات بشأن تعديل الدستور وكذلك سن وتعديل القوانين، بالإضافة الى ابرام المعاهدات والمصادقة عليها، وفي مجال المالية فتتولى الجمعية الوطنية مناقشة ومداولة قانون الميزانية والمصادقة عليه ودراسة مشاريع القوانين الخاصة بالأموال وتسوية حساباتها، أما في مجال السياسة الداخلية فتقوم الجمعية الوطنية بعملية التفتيش والتحقيق في كيفية ادارة الدولة وتنظيم المؤسسات الدستورية وللجمعية الوطنية صلاحيات واسعة في الإقالة اذ باستطاعتها اقالة رئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزراء وقضاة المحكمة الدستورية العليا وغيرهم من الموظفين العموميين في حالة انتهاك الدستور أو القوانين الأخرى في سياق تنفيذ مهامهم بالإضافة الى الحق في اصدار إلتماسات لمتابعتهم قضائيا،ونلاحظ أن الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها السلطة التشريعية في كوريا الجنوبية متمثلة في الجمعية الوطنية وهذا ما كرسه التعديل الدستوري لسنة ١٩٨٧ من أجل ايجاد توازن في الصلاحيات بين رئيس الجمهورية والجمعية الوطنية لتفادي تركيز السلطات في يد الرئيس [١٦].

رابعا: السلطة القضائية

القضاء في كوريا الجنوبية سلطة مستقلة عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وتتكون السلطة القضائية من المحكمة العليا وثلاثة محاكم هي محكمة الاستئناف، والمحكمة الدستورية، و المحكمة العليا التي هي أعلى محكمة في النظام القضائي ويتم تعيين القضاة من قبل الرئيس، ويعين قضاة المحكمة الدستورية من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى والجمعية الوطنية بعد طرح قائمة من الترشيحات ، ورغم أن المحاكم

فعليا ليست مستقلة بشكل فعلي عن سلطة الرئيس بسبب التقاليد الكورية المتعلقة بتركيز السلطة في يد الرئيس، الا أن المحاكم لديها قدر من الحرية للوصول الى قرارات موضوعية بشأن بعض القوانين ، كما أنه الى حد ما فأن تنفيذ القوانين واللوائح هو موضع للمراجعة القضائية [١٧].

المبحث الثالث: دور القيادة السياسية في عملية الاصلاح السياسي فى كوريا الجنوبية

اولاً: ماقبل التحول الديمقراطي

شهدت كوريا الجنوبية منذ (عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦١) بعض المحاولات الاصلاح لإقامة نظام ديمقراطي فعلي ولكنها باتت بالفشل ومن ضمن هذه المحاولات محاولة **(سينجمان ري)** وهو أول رئيس كوري بعد حصول كوريا على الإستقلال من اليابان وإستهدفت سياسته إقامة نظام ديمقراطي إلا أنه من الناحية النظرية والعملية واجه الكثير من المشكلات من ضمنها: أنه كان على خلاف دائم مع المعارض، وإندلاع المظاهرات من قبل الطلاب والعمال للمطالبة بتوفير مناخ ديمقراطي ملائم [١٨]، وبعد الحرب مع كوريا الشمالية بقيادة (كيم أيل سونغ) (الحرب الكورية) عام ١٩٥٠ التي كرست تقسيم البلاد ودمرتها من نواحي عديدة وزادت من حدة الخلاف بين الجنوب والشمال[١٩]، وخرجت كوريا الجنوبية بخسائر هائلة اذ أن ثلث سكانها كانوا مشردين بسبب الدمار الهائل الذي لحق بالمباني ، ودخل الفرد من الناتج القومي كان لايتعدى (١٠٠) دولار، وكان التحدي الاكبر هو توفير غذاء للمواطنين اذا (٢١%) من الاراضي كانت مؤهلة للزراعه ولاتتوفر أموال كافيه لأستيراد المواد الغذائية وكانت الحكومة تعتمد بشكل كامل على المساعدات الخارجية ، وكانت وضعية صعبة عاشتها كورية الجنوبية بعد الحرب ، وفي ٦/ايار /١٩٦١ وصل **(الجنرال بارك تشونغ هي)** الى الحكم بأنقلاب عسكري وفور تسلمه مقاليد السلطة قام بأصلاحات سريعة لأنتشال كوريا الجنوبية من الاوضاع الصعبة التي تعيشها وعين لاحقا رئيساً للجمهورية الثالثة ١٩٦٣ ، وفي تقيم له يقول (دانييل تيدور) الصحفي البريطاني الذي عاش (١٢)عام

في كوريا إنه كان لهذا الجنرال تأثير قوي إيجابي وسلبي على السياسة الكورية في تلك الفترة و شهدت فترته تغيرات كبيرة منها العرض الذي قدمه ل (١٨) شركة عائلية من كبريات الشركات الكورية ومنها شركة سامسونغ التي تمتلك آنذاك من ثروة البلاد والتي كانت متهمة في دفع رشاوي للساسة وتهرب ضريبي،فاستطاع الجنرال بارك أن يجبر هذه الشركات على مساعدته ودعم خططه الاقتصادية، وقد تم تغريم هذه الشركات بمبالغ مالية كبيرة استخدمت في تحقيق الخطط الاقتصادية التي وضعها بارك خلال السنوات الخمس الأولى من حكمه [٢٠]، ومماتجب الاشاره اليه هو أن بارك تشونغ متأثر باليابان بسبب أنه تلقى تعليمه الابتدائي وتعليمه العسكري فيها لذلك أستمر في عقلية وسلوك الياباني الموالي حتى بعد أن أصبح رئيسا لكوريا الجنوبية[٢١]، وما يقارب من ثلاثة عقود من الحكم الاستبدادي القائم على دعم الجيش بالتحالف مع الجهاز البيروقراطي للدولة و دوائر رأس المال الفترة من(حكم بارك تشونغ هي عام ١٩٦١) الى انتخاب (كيم يونغ سام عام ١٩٩٢)، حصل الكوريون الجنوبيون أخيرا على الانتخابات الرئاسية المباشرة والحرة التي كانوا يطالبون بها، فالبلد الذي كان بالفعل نموذجا للتنمية، أثبت أن التصنيع والديمقراطية المتميزين يمكن أن يكمل كل منهما الآخر، فقد أدى تعميق عملية التصنيع وتحرير الأسواق في كوريا الجنوبية خلال العقود الثلاثة الماضية إلى إضعاف سلطة الدولة واستقلاليتها تدريجيا، وأدت سياسات التنمية، و ما صاحبها من توسع التعليم ، الى تغيير بنية المجتمع الكوري، أذ أتسعت الطبقة الوسطى المدنية، والشرائح العمالية الحديثة، فضلا عن شريحة من رجال الأعمال اللذين ضاقوا ذرعا بالحكم السلطوي الأمر الذي قوض مبررات ذلك الحكم، مع الأخذ في الاعتبار وجود نوع من مظاهر النظام البرلماني خلال تلك المرحلة [٢٢] .

ثانياً: مابعد التحول الديمقراطي

بدأت مرحلة الانتقال الديمقراطي أو اللبرلة السياسية بشكل أساسي من خلال الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي اندلعت عام ١٩٨٧ بتأثير العوامل السابقة،

وتداعيات سقوط ماركوس في الفلبين، فضلا عن تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للاصلاح السياسي، وكانت ابرز مطالب المعارضة تعديل الدستور كخطوة لتفكيك النظام التسلطي ولفتح الطرق للانتقال الديمقراطي، والسماح بانتخابات ديمقراطية تنافسية لأختيار رئيس جديد للبلاد، الا أن الانتخابات ادت لفوز **روه تاي وو (١٩٨٨-١٩٩٣)** الجنرال العسكري السابق، و ممثل الحزب الحاكم "DJP"، وذلك نتيجة عاملين أساسيين هما انقسام المعارضة وتنافس أثنين من أقطابها مع روه، وإصرار هذا الأخير أثناء التفاوض على الدستور ونظام الأنتخابات الجديد، على أدخال أجراءات في القانون الانتخابي حالت دون تحالف وتعاون مرشحي المعارضة، على خلفية ماتقدم جاءت خطة الرئيس روه للانتقال الديمقراطي، والتي تضمنت الموافقة على مطالب المعارضة بما في ذلك تعديل الدستور بشكل يتيح الانتخاب الشعبي المباشر للرئيس، حيث تألفت قوى المعارضة أنذاك من الطلاب وجماعات الكنيسة والمثقفين وجماعات من الطبقة الوسطى، وخلال فترة حكم روه أستطاعت الاحزاب من تطوير بنيتها التنظيمية والديمقراطية [٢٣]، الأمر الذي مهد لانتخاب **كيم يونغ سام رئيسا (١٩٩٣-١٩٩٨)**، وهو مرشح الحزب الليبرالي الديمقراطي ذي الاتجاه المحافظ يمين الوسط، والمدعوم من الجيش وهو أول رئيس مدني منتخب من ثلاثة عقود، ومثل تحولا كبيرا في الحياة السياسية لكوريا الجنوبية ، فقد دافع كيم عن فكرة وجود حكومة نظيفة وصغيرة وقوية، مؤكدا على الشفافية والديمقراطية والكفاءة والشرعية في قيادة عصر العولمة الجديد[٢٤]، ومن مظاهر الاصلاح السياسي في عهده أيضاً القضاء على كافة أشكال الفساد وإعطاء ثقة للأفراد لإبداء رأيهم بحرية دون خوف من السلطة الحاكمة ولسبيل ذلك ألغى الإجراءات الأمنية المتشددة مثل الإعتقال دون تحقيق والحبس التعسفي، وإعطاء مزيد من الحرية لوسائل الأعلام فى نقل الأخبار فيما يختص بالوزراء والمحافظين وأصدرت الجمعية الوطنية تشريعاً بالحد من سلطات وكالة تخطيط الأمن القومي، كما تم محاكمة الرئيسين السابقين لكوريا الجنوبية (تشون دو هوان) (

رو تاي وو) بتهم فى قضايا الفساد وخضعا للمحاكمة في ١٩٩٦/٨/٢٦ بتلك التهم وتعد هي السابقة الأولى من نوعها فى التاريخ السياسي لكوريا الجنوبية، الا أن حدوث الأزمة المالية الأسيوية عام ١٩٩٧ في نهاية ولايته ادى الى تصاعد انتقاد الجمهور إلى ادارته بسبب ضعف القيادة في معالجة واتخاذ تدابير الاصلاح اللازمة في الأزمة الاقتصادية[٢٥] .

وانتخب كيم داي جونغ (١٩٩٨ –٢٠٠٣) رئيساً محل كيم يونغ سام، و هو زعيم حزب المؤتمر الوطني للسياسة الجديدة ذي الاتجاه الليبرالي وقد أصبح اول زعيم معارض يفوز بالانتخابات الرئاسة بلاده ، وقد أعلن عن إلتزامه بتطبيق العديد من الإصلاحات السياسية وأدخل العديد من التعديلات التى تهدف للإصلاح والإستقرار السياسي ومنها قانون الأحزاب السياسية أذ أكد المشرع الكوري على ضمان حقوق الأحزاب السياسية فى التواجد على الساحة السياسية وممارسة إنشتطتها ووظائفها، وقد أضافت المادة (٣٠) من الدستور الكوري ضمان حرية الأحزاب فى القيام بوظائفها دون خطر أو فرض رقابة عليها وسعياً لترسيخ وتوطيد أسس الديمقراطية ، وبهذا القانون نجد أنه حمى الأحزاب السياسية من بطش السلطة التنفيذية وأعطى لها الحرية فى ممارسة نشاطها ووفر لها الممارسة الديمقراطية السليمة، ومن جهه أخرى تبنى قانون التمويل السياسي المعدل فى عام ٢٠٠٠ ويضع هذا القانون ضوابط للإتفاق المالي على الأنشطة السياسية مع تقديم تقرير مالي لأوجه الإتفاق والموارد التى تحصل عليها مع التأكيد على إستخدام التمويل السياسي فى تنفيذ الأنشطة السياسية وألا يتم من قبيل تكوين الثروات، وقد حدد القانون مصادر شرعية للتمويل السياسي وهي رسوم وإشتراكات العضوية بالحزب وما يتم تخصيصه لهذا الغرض من الإنفاق العام من موازنة الدولة[٢٦]، وحصل كيم على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٠ لجهوده الرامية إلى استعادة الديموقراطية وتحسين علاقات بلده مع كوريا الشمالية، وأدى الإصلاح الاقتصادي الذي أضطلعت به إدارته والذي يروج لمزيد من المساءلة والشفافية بين

الشركات والمؤسسات المالية على حد سواء إلى تحويل الواقع الاقتصادي لكوريا الجنوبية ، بيد أن دعمه بدأ ينهار في العقد الأول من القرن الماضي، نتيجة فضائح ومزاعم تتعلق بالفساد[٢٧]، **وخلفه الرئيس الليبرالي روه مو هيون (٢٠٠٣-٢٠٠٨)** بعد فوزه بانتخابات رئاسية تنافسية وهو عضو حزب الالفية الديموقراطية الحاكم ذي الاتجاه الليبرالي (MDP)، العديد من المبادرات الإصلاحية الشاملة والبعيدة المدى، و كان برنامج حكومته للابتكار هو التحول الحكومي الأفضل تصميما، واستناداً إلى رؤية بناء دولة ابتكارية رائدة، قامت حكومته بتطبيق مفهوم حكومة تتسم بالكفاءة والشفافية واللامركزية والمشاركة، وحاول تغيير الخريطة السياسية الكورية فقد كسر ما يسمى بإحتكار النخب القديمة للحياة السياسية، وكان معظم مؤيديه من الشباب وهذا يعد شيء جيد على الساحة السياسية الكورية، كما طرح روه مو هيون أيضا برنامج "نظام سوق حر ونزيه" مع توزيع عادل للدخل كهدف اقتصادي استراتيجي ، وفي عام ٢٠٠٥، أطلقت كوريا الجنوبية ميثاق كيه (K-Pact) الذي تضمن توجيه المجتمع الكوري الجنوبي للعمل معا من أجل الحد من الفساد، وأجريت تحقيقات في الفساد السياسي على نطاق أوسع ، وأدين العديد من السياسيين الأقوياء بالفساد، ونتيجة لذلك، زاد مستوى نزاهة الموظفين العموميين، وانخفض الفساد باطراد، وأصبحت الانتخابات البرلمانية والانتخابات المحلية الكورية الجنوبية أكثر شفافية أصبح روه أسطورة ورمز للديمقراطية التقدمية في كوريا الجنوبية، لاسيما انه ركز على قضايا حقوق الانسان ، ودافع عن الطلبة الناشطين في بلده ، الا أن روه واجه طوال فترة رئاسته معارضة قوية من قبل الجماعات السياسية ووسائل الإعلام المحافظة، وهكذا وصف الوضع الإيديولوجي في مرحلته بأنه صراع بين الديمقراطية التقدمية والاتجاه المحافظ ، الا انه تعرض في أواخر ولايته الى اتهامات ومزاعم بالفساد ادت الى انتحاره لاحقا[٢٨].

والتحول الأبرز بعد ذلك حدث في ٢٠/ شباط/ ٢٠١٣، تمثل في مرحلة الرئيسة المنتخبة(**بارك جيون هاي**)، وهي أول رئيسة أنثى في كوريا الجنوبية، في البلد الذي

اتسم بعدم المساواة النوعية (الجندر)، وهي عضوة حزب الحرية الكوري ، وهو حزب سياسي محافظ في كوريا الجنوبية، والمعروف أيضا ب ساينوري (Saenuri)، وصفت فترة حكمها التي استمرت لأربعة سنوات بأنها تحولت من رائدة لمسار جديد للبلاد الى متهمة في قضايا فساد أدينت بها لاحقا، فقد كانت رؤية حكومتها هي" حقبة جديدة من الأمل والسعادة "، وتضمنت تحقيق اصلاحات في الادارة والاقتصاد والتعليم، اذ وعدت بدمقرطة الاقتصاد، و ترويض الكارتلات المملوكة للعوائل، وقد أجرت عدة تغييرات أدارية وسياسية، الا أنها بعد أن واجهت الانتقادات حول حادثة غرق العبارة الكورية عام ٢٠١٤ ، واتهامات الفساد لاحقا، أخذت بقمع النقابات، و وسائل الإعلام وحتى الفنانين فقد أفيد بأن الآلاف قد أدرجوا في القائمة السوداء، وتفجرت الاحتجاجات الشعبية ضدها الى مستوى عالي في عام ٢٠١٦، وكان السبب المباشر للاحتجاجات إساءة استخدام السيدة بارك للسلطة، واستخدامها أسرار الدولة بالتواطئ مع سياسيين مقربين لابتزاز المال من الشركات الكبرى، حيث ساد الاعتقاد لدى الجماهير بأن النظام يعمل لصالح النخبة، وأن السياسيين غير قادرين على الاستجابة لمظالم الناس ومع أستمرار وتصاعد الاحتجاجات، بدأ السياسيون بالاهتمام[٢٩]، وكُشف عن أن إحدى معاونات الرئيسة التي تدعى (تشوي سون سل) أن الرئيسة جيون هاي قد استغلت نفوذها من أجل طلب التمويل لاثنين من المؤسسات التي تتحكم بها وذلك من عدد من مجموعات الشركات الكورية الجنوبية المعروفة باسم تشيبول، وأعتقلت الشرطة تشوي واعتذرت الرئيسة ثلاث مرات منذ تشرين الثاني /٢٠١٦، إلا أن الاحتجاجات الضخمة ضدها لم تتوقف، وأستمرت الاحتجاجات ستة أسابيع وانخفضت نسبة التأييد الشعبي للرئيسة بارك إلى(٤%)، ووفقًا لمجلة تايم، أشار استطلاع للرأي أن(٧٨%) من المستطلعة آرائهم يؤدون توجيه الاتهام للرئيسة [٣٠]، وفي النهاية صوتت الجمعية الوطنية بنسبة عالية على اتهام الرئيسة بارك، وشمل ذلك تصويت العديد من نواب حزبها ساينوري ضدها، وأيد قضاة المحكمة الدستورية الثمانية بالإجماع قرار

الجمعية، على الرغم من أن اثنين منهم قد عينتهم، ويمكن اعتبار هذه الفضيحة من جانب اخر فرصة للبناء والتحول الديمقراطي، فبالرغم من ضغط حكومة بارك على شبكات البث التعيين أنصار الرئيسة كمدراء تنفيذيين، وسيطرة الأتجاه المحافظ الأسر الغنية على كبريات وسائل الاعلام، لكن قطاع الإعلام على الإنترنت كان نابضة بالحياة، حيث أدى هذا القطاع دورة في الكشف عن الفساد وتعبئة الراي العام ، كما وكانت الاستجابة الشعبية هائلة ، و تحرك البرلمان لاتهام الرئيسة، و واجهت الرئيسة المحكمة على أساس القانون ، تمثل ذلك الأول للدستور منذ الانتقال الديمقراطي[٣١]، ومسار التحول أصبح واضحا ، في فوز مرشح الحزب الديمقراطي و زعيم المعارضة السابق (**مون جيه إن**) بنسبة ساحقة (٤١,٠٨%) على منافسيه في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٧ ومستمر لحد الأن، و يمثل حزبه الديمقراطي اتجاه وسط اليسار ذي الايدلوجيا اللبرالية الاجتماعية [٣٢].

وفي نيسان /٢٠٢٠ ، حقق الائتلاف الحزبي بزعامة الرئيس مون جاي ، أكبر انتصار في تاريخ الانتخابات البرلمانية منذ نهاية حقبة الحكم العسكري قبل زهاء ثلاثة عقود، واعتبر المراقبون "الزلزال الانتخابي الكوري" منعطفاً سياسياً ينبغي الالتفات إليه في زمن "كورونا"، إذ إنه يثبت لقادة العالم بما لا يدع مجالاً للشك، أن الاستجابة السياسية القوية لتحدي الفيروس يمكن أن تُترجم إلى أصوات في صناديق الاقتراع، أذ حصد الحزب الديمقراطي الحاكم ومجموعة الأحزاب الدائرة في فلكه، حسب بيانات لجنة الانتخابات الكورية الجنوبية، (١٨٠ مقعداً) في الجمعية الوطنية من إجمالي(٣٠٠ مقعد) ،وأدلى أكثر من (٢٩ مليون) شخص، أي ما يعادل (٦٦%) من إجمالي الناخبين بأصواتهم، وهي نسبة تعد الأعلى في تاريخ الانتخابات البرلمانية في البلاد ،وثمة إجماع بين المحللين السياسيين على اعتبار هذه النتائج بمثابة رسالة دعم وتأييد للإجراءات التي اتخذها مون لوقف تفشي الجائحة الفيروسية ،وأشار (مينتارو أوبا) دبلوماسي أميركي سابق متخصص في شؤون شبه الجزيرة الكورية في تعليق أدلى به

إلى "بلومبيرغ" :هذه النتيجة جاءت للتأكيد على أن الناس تستجيب لقيادتها المتزنة الجديرة بالثقة وقت الأزمات، و أظهر مون أنه يمكن للمرء الفوز في الانتخابات على أساس الكفاءة لا على أساس عبادة الفرد، ومماتجب الاشاره اليه أن في نهاية شباط قبل أجراء الانتخابات البرلمانية، أحتلت كوريا الجنوبية المرتبة الأولى بوصفها صاحبة أكبر عدد من حالات كورونا خارج الصين، وكانت واحدة من أولى النقاط الساخنة الجديدة، وقبل ظهور الجائحة، كان الرئيس مون وتحالفه الليبرالي الحزب الديمقراطي، في حالة جمود سياسي فقد توجب على مون التخلي عن وزير العدل الجديد المثير للجدل، والتراجع عن الإصلاحات الهيكلية التي لا تحظى بشعبية مثل التعهد بزيادة الحد الأدنى للأجور بشكل كبير، وكان النمو الاقتصادي بطيئاً، أما السياسة الخارجية المميزة للرئيس مون بشأن دبلوماسية "السلام ونزع السلاح النووي" مع كوريا الشمالية فكانت مشلولة جراء عدم إحراز تقدم في المفاوضات، بين كيم جونج أون زعيم كوريا الشمالية، والرئيس الأميركي دونالد ترمب، وتزامنت هذه العثرات مع ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا ما أدى إلى تصاعد أصوات المحافظين الذين انتقدوا عدم حظر الحكومة دخول المواطنين الصينيين، كما تصاعد تذمر الناس بسبب صعوبة شراء كمامات الوجه، وتراجعت معدلات الرضا عن أداء مون في الوقت الذي كانت فيه كوريا الجنوبية تستعد للأسوأ، لكن تصنيف كوريا الجنوبية سرعان ما تغير، ضمن الدول الأكثر تضرراً من كورونا، فبعدما احتلت المرتبة الثانية بعد الصين ، سجلت كوريا الجنوبية إجمالي حالات ووفيات أقل، وتمثلت ذلك بسبب استراتيجية الحكومة، في سعيها نحو تسطيح منحنى الفيروس، في الانفتاح والاستجابة للجمهور واستفادت كوريا الجنوبية من نقاط قوتها كمجتمع ليبرالي لمعالجة أزمة الصحة العامة، ولقد أتاح التعامل الناجح مع الفيروس، الفرصة للرئيس مون لإعادة ترتيب ملفاته العالقة ترميم نظام الدعم الاقتصادي الذي تضرر جراء التباطؤ، وفضائح الفساد التي تورط فيها مساعدون رئاسيون، والتوترات الأمنية المتصاعدة مع كوريا الشمالية التي أطلقت

رشقات من صواريخها عشية الانتخابات في استعراض للقوة، وستمنح هذه النتيجة معسكر مون أغلبية ثلاثة أخماس المقاعد البرلمانية، ما يسمح له بدفع التشريعات المتعلقة ببرنامجه السياسي من دون التأثر بأصوات المعارضة، بما في ذلك ميزانية التحفيز الاقتصادي الطارئة التي أعلن عنها، وسيضيف الانتصار أيضاً زخماً إلى الأهداف الرئيسة للائتلاف الحاكم ومنها، الحد من عدم مساواة الدخل، وإصلاح التكتلات الصناعية العائلية الضخمة المعروفة باسم "تشيبول"، وتعديل قوانين التطوير العقاري، وقال مون في بيان عقب إعلان النتائج "إن ما أظهره الناس خلال الانتخابات هو رغبتهم الجادة في دعم جهود الحكومة للتغلب على الأزمة، وإن الحكومة تعتبر هذه النتيجة مسؤولية ثقيلة، ولن تقصي أحداً، وستستمع إلى أصوات الناس بكل تواضع[٣٣].

يمتلك الرئيس مون جاي الآن ما لم يمتلكه رئيس قبله في منصبه، فقد منحه الناخبون الكوريون الجنوبيون نصراً ساحقاً، وفي المستقبل المنظور، سيكون تركيزه منصباً مثل كل رؤساء العالم على إدارة أزمة كورونا ومع تراجع الأزمة وضغوطها، يمكن للرئيس مون إحياء أحلامه في صنع سلام مع كوريا الشمالية، وهو طموح سياسي كبير، سيحكم التاريخ من خلاله على إرث رئيس كوريا الجنوبية ولكن بالنسبة لبقية العالم، فإن أهمية هذه الانتخابات لا تتعلق بنتائجها، بل في أن عشرات ملايين الناس كانوا قادرين على ممارسة حقهم الديمقراطي رغم الجائحة.

نلاحظ أن القيادة السياسية في كوريا لعبت دورا لا يمكن تجاهله في عملية الاصلاح السياسي سواء كان هذا الدور مباشر أو غير مباشر بحسب كل مرحلة من المراحل التي مرت بها عملية الاصلاح في كوريا، ففي مرحلة (ما قبل التحول الديمقراطي) كانت القيادة بمثابة المتغير المنتقل والأساسي في حركة النظام وقد شجعت الظروف نفسها حينذاك على أن تقوم القيادة بدور التوجيه والرقابة والضبط لحركة النظام واتجهت القيادة إلى أهداف الاصلاحية غير التحول الديمقراطي مثل إعادة بناء الأمة وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة الشعوب، إلا أنه بتحقيقها لهذه الأهداف وعلى

رأسها النمو الاقتصادي قد وضعت الأساس الاقتصادي للتحول لأنه بما أحرزته من تنمية اقتصادية أفسحت السبيل لطبقات وسطى لم تجد المؤسسات السياسية الكافية لاستيعابها، كما كان للحديث عن الديمقراطية ومتطلباتها وضرورة تحققها على نحو تدريجي أن أوجد الوعي بماهية الديمقراطية وماهي متطلباتها مما آثار التوقعات بأنه بعد تحقيق مستوى معين من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبعد تطور الثقافة السياسية للجماهير فإن كوريا لا محال ستتحول إلى الديمقراطية، وفي (مرحلة الثمانينات) وإن القيادة السياسية هي التي بادرت بالإصلاح والتحول الديمقراطي لكن البعض يرى ذلك مجرد رد فعل للأحداث، فالنمو الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته كوريا وأنتشار التعليم ووسائل الاتصال والمواصلات وانتشار الوعي الديمقراطي بين الأفراد كان له أثره في زيادة توقعاتهم بأن التحول الديمقراطي أصبح أمرا حتميا، ولذلك فإنه حينما لم تتخذ القيادة السياسية أي مبادرة جادة بالتحول كثفت عليهم الضغوط من قبل القوى الشعبية بالموازنة بين التكاليف والعوائد الناجحة عن عملية التحول، وجدت القيادة السياسية أن تكاليف بقاءهم في السلطة بدون أصلاح ستكون مرتفعة للغاية بالمقارنة بالمنافع المنخفضة من عمل التحول الديمقراطي والاصلاح ولهذا اتخذت المبادرة من جانب القيادة السياسية[٣٤]، وفي (حقبة التسعينيات والمرحلة المعاصرة) كان للقيادة السياسية الدور الأكبر في مسألة تحويل الديمقراطية من مجرد رمز إلى قيمة وحقيقة في الواقع السياسي الكوري وذلك من خلال مجموعة من القواعد الأساسية للممارسات السياسية تتضمن الانتخابات التنافسية وتوسيع نطاق السلطة التشريعية والحد من سلطات وصلاحيات السلطة التنفيذية والمزيد من الإصلاحات السياسية في النظام والمجتمع الكوري[٣٥].

الخاتمة والاستنتاجات:

التجارب العظيمة للأمم هي صفحات منيرة ووقفات ملهمة للشعوب تنير بها الطريق وتسترشد بها في مسالك الامور وتتخذ منها سلماً الى المجد وطريقاً الى النهضة

والبناء، ومن هذه التجارب المهمة هي تجربة كوريا الجنوبية في الاصلاح والتحول الديمقراطي والتي أصبحت مثالاً يبرهن على أن الإرادة السياسة والتخطيط السلمي والبعيد المدى وحسن أستعمال الموارد، وقبل كل ذلك الانطلاق من تطوير ذاتي ونقدي للقيم والثقافة المحلية، مهما بذلت الدولة من مجهودات في المجال الاقتصادي ومهما استثمرت في التجهيزات والأوراش الكبرى، يبقى التقدم المجتمعي رهين بالتقدم على الصعيد السياسي وتبقى هناك تحديات مستقبلية لابد أن يكون لها برنامج عمل جدي للتعامل مع تلك التحديات من أجل مستقبل أفضل .

الاستنتاجات:

١- النخبة السياسية في كوريا الجنوبية أجبرت الاعتراف بدور المعارضة المدنية وأفكارها من أجل الإصلاح دون النظر إليها نظرة فوقية ودون اتهامها بالخيانة لدورها الوطني.

٢- تبادل الأدوار السياسية والاقتصادية بين الحزب الحالكم والمعارضة منذ عام ١٩٩٣، دون التمسك بالحكم كونه امتياز للطبقة الحاكمة، وربما تمثل حالة لي ميونغ باك مثالا واضحا للمعارض الذي وصل إلى سدة الحكم بعد كفاح في الجانب الاقتصادي بعد عمله لعدة عقود في شركة هيونداي.

٣- أقناع المعارضة للنخبة السياسية برؤيتها الإصلاحية من خلال الإصرار والاستمرارية وعدم التراجع عن مطالب الرفاه الاقتصادية والديمقراطية السياسية.

٤- المسار الفكري للنهضة ودور القيادة في كوريا الجنوبية تمثل في ووضع المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة، ومصلحة الأمة تسبق مصلحة الفرد ، إذ أصبحت الأخلاق والمبادئ الإنسانية أعلى ما يمكن الاستناد إليه كمعيار للحكم القيمي على الفعل السياسي، فما يتوافق مع النهضة يتم قبوله وما يتعارض معها يتم استبعاده ورفضه، وعليه لا مجال لما يتعارض مع الأولوية والمبادئ الإنسانية للنهضة، ولا مجال لما يخالف العقل والواقع والمصلحة العليا ولو كان مقدسة عند فئة أو طائفة أو

قومية داخل البلد، فالفعل السياسي فعل براجماتي تراعى فيه المصلحة العليا للوطن ثم للطوائف والقوميات.

٥- عدم ارتهان السياسي للاقتصادي، وتم التركيز على وضع استراتيجيات وسياسات اقتصادية واصلاحية بموازاة مع شروط التعايش الجماعي، فضمان النمو الاقتصادي معناه توفير شروط الأمان والاستقرار السياسي ومن ثم الابداع في تطوير الاستراتيجيات الضامنة للحراك النهضوي الأمن السلس، أي تطويع الرفاهية الاقتصادية في تحقيق الإصلاح السياسي.

قائمة الهوامش:

(١) محمد بدر المطيري، دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت (٢٠٠٧-٢٠١٠)، جامعة الشرق الاوسط- كلية الاداب والعلوم، الاردن، ٢٠١٥، ص٧١.

(٢) أحمد سيد حسين ، دور القيادة السياسية في أعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين) ، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت -لبنان، ٢٠١٥، ص٤٥-٤٦.

(٣) محمد بدر المطيري ، دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب والعلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، تشرين الثاني /٢٠١٥، ص٦٨-٦٩.

(٤) محمد بدر المطيري ، مصدر سبق ذكره .

(٥) جاسم محمد حاتم ، دور القيادة السياسية في السياسة الخارجية : احمد داوود اوغلو انموذجا ، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر ، العدد ٢٢ ، أيار/٢٠١٩، ص٣٧.

(٦) ستار جبار علاي- ياسين محمد حمد، الاصلاح السياسي في البلدان العربية : دراسة في مشاريع الخارج والداخل ، دار أمجد للنشر والتوزيع ، عمان- الاردن ، ٢٠١٤ ، ص٩.

(٧) المصدر نفسه، ص١٤.

(٨) ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت- لبنان ، ٢٠٠٨، ص١٠٠-١٠١.

(٩) القران الكريم، سورة البقره : الاية ٢٢.

(١٠) القران الكريم، سورة القصص : الاية ١٩.

(١١) عماد عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٥.

(١٢)محمد تركي بني سلامة، الاصلاح السياسي والحركات الاصلاحية في المنطقة العربية ، بحث منشور في الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، الجزائر ، تشرين الثاني /٢٠١٩.

(١٣) أماني عبد الفتاح دسوقي ، الاصلاح السياسي : كوريا الجنوبية كنموذج ، المكتب العربي للمعارف ، مصر ، ٢٠١٦، ص٢٥.

(١٤)جاد مصطفى البستاني – محمد السيد محمد ، مقومات السياسية لكوريا الجنوبية وتحدياتها، بحث منشور في المركز الديمقراطى العربي، برلين– المانيا ، ٨/ تموز/ ٢٠٢٠.

(١٥)أماني عبد الفتاح دسوقي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨–٢٩ ، وكذلك دستور كوريا الجنوبية (جمهورية) الصادر عام ١٩٤٨ شاملا تعديلاته لغاية ١٩٨٧

https://www.constituteproject.org/constitution/Republic_of_Korea_1987.pdf?lang=ar

MINISTRY of government legisiation, The national law information center of the . Korean reprentitve legal information

(١٦) أماني عبد الفتاح دسوقي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥–٢٨.

(١٧) أماني عبد الفتاح دسوقي ، المصدر السابق، ص٢٩.

(18)Ratu Ayu Asih Kusuma Putri,Political Leadership in South Korea's Developmental State: A Historical Revisit, Journal of ASEAN Studies, ,Bina Nusantara University, Indonesia Vol. 6, No. 1 (2018), p 70.

(١٩) نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ اسيا الحديث والمعاصر،مكتبة صخر، بغداد ، ٢٠٠٦، ص١٠٨.

(٢٠) علاء فاضل العامري ، عوامل بناء التجربة الكورية الجنوبية في التنمية والاصلاح ومواجهه الفساد والالهام الياباني وأستهاض الذات، محاضرات القاها الدكتور علاء رئيس قسم التاريخ على طلبة المرحلة الثالثة كلية الاداب /الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٧ .

(21)Ratu Ayu Asih Kusuma Putri, I bid , p 72. .

(٢٢)جوونغ كيونغ تشوي ، رأس على عقب قصة نجاح التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية ، ترجمة للغة العربية حسين علي داوود – نسرين عبد الجبار ، الطبعة العربية: وزارة الثقافة / جمهورية العراق ، ٢٠١٨ ، ص٦- ٧.

(٢٣)جونج تشون لي ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بعد انهيار الاشتراكية الفعلية ، ترجمة الباز الاشهب ، بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت-لبنان ، ٢٠٠٤،ص١١٢-١١٣وكذلك ، منتصر مجيد حميد- اسامه عبد علي خلف، دور النخب السياسية في التحول الديمقراطي :انماط ونماذج ، مجلة حوليات، كلية الاداب/ جامعة عين شمس، مصر ، المجلد ٤٧ ، اذار /٢٠١٩ ، ص ٥٨.

(٢٤)منتصر مجيد حميد- اسامه عبد علي خلف، المصدر السابق ، ص ٥٨.

(٢٥) نورهان أحمد قطامش ، أثر التعددية الحزبية على التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية، بحث منشور في
المركز الديمقراطي العربي، برلين – المانيا ، ٢٠/ حزيران/ ٢٠١٧.

(٢٦) نورهان أحمد قطامش ، مصدر سبق ذكره .

(٢٧)منتصر مجيد حميد- اسامه عبد علي خلف، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩.

(٢٨)منتصر مجيد حميد- اسامه عبد علي خلف، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠.

(29)The guardian, The Guardian view on South Korea: scandals and Successesonlink:https://www.theguardian.com/commentisfree/2017/feb/26/the-guardian- view-on-south-korea-scandals-and-successes.

(30) Justin mc curry, park geun- hye : south Korean court removes president over scandal, 10/ march / 2017 on link : https://www.theguardian.com

(٣١) منتصر مجيد حميد- اسامه عبد علي خلف، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠.

(٣٢) sang young rhyu, Moon Jae-in and the Politics of Reform in South Korea, global asia , JOURNAL OF THE EAST ASIA FOUNDATION, (Vol.13 No.3/ September 2018)

(٣٣)محمد طاهر، رئيس كوريا الجنوبية يهزم كورونا في الانتخابات البرلمانية، ١٧/ نيسان / ٢٠٢٠ على الموقع الاتي:

https://www.independentarabia.com.

(34) The guardian, Former South Korea president leaps to death in ravine presidentsuicideonlink:https://www.theguardian.com/world/2009/may/24/south-korea-former-

(٣٥) أماني عبد الفتاح دسوقي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٤-١٠٦.

قائمة المصادر والمراجع :

القران الكريم

المصادر باللغة العربية :

أولاً : **الدساتير**

١-دستور جمهورية كوريا الجنوبية الصادر عام ١٩٤٨ شاملا تعديلاته لغاية ١٩٨٧ .

ثانياً : **الموسوعات**

١- ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت- لبنان ، ٢٠٠٨.

ثالثاً : **الكتب**

١-أحمد سيد حسين ، دور القيادة السياسية في أعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين) ، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت -لبنان، ٢٠١٥ .

٢-أماني عبد الفتاح دسوقي ، الاصلاح السياسي : كوريا الجنوبية كنموذج ، المكتب العربي للمعارف ، مصر ، ٢٠١٦.

٣-جونج تشون لي ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بعد انهيار الاشتراكية الفعلية ، ترجمة الباز الاشهب ، بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت-لبنان ، ٢٠٠٤.

٤-جوونغ كيونغ تشوي ، رأس على عقب قصة نجاح التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية ، ترجمة للغة العربية حسين علي داوود - نسرين عبد الجبار ، الطبعة العربية: وزارة الثقافة / جمهورية العراق ، ٢٠١٨.

٥-ستار جبار علاي- ياسين محمد حمد، الاصلاح السياسي في البلدان العربية : دراسة في مشاريع الخارج والداخل ، دار أمجد للنشر والتوزيع ، عمان- الاردن ، ٢٠١٤ .

٦- عماد عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٣.
٧- نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ اسيا الحديث والمعاصر، مكتبة صخر، بغداد ، ٢٠٠٦.

رابعاً: الرسائل والاطاريح

١- محمد بدر المطيري، دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب والعلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، تشرين الثاني /٢٠١٥.

خامساً: الدوريات البحوث

١- جاد مصطفى البستاني – محمد السيد محمد ، مقومات السياسية لكوريا الجنوبية وتحدياتها، بحث منشور في المركز الديمقراطى العربي، برلين- المانيا ، ٨/ تموز/ ٢٠٢٠.
٢- محمد بدر المطيري، دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت (٢٠٠٧-٢٠١٠)، جامعة الشرق الاوسط- كلية الاداب والعلوم، الاردن، ٢٠١٥.
٣- محمد تركي بني سلامة ، الاصلاح السياسي والحركات الاصلاحية في المنطقة العربية ، بحث منشور في الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، الجزائر ، تشرين الثاني /٢٠١٩.
٤- منتصر مجيد حميد- اسامه عبد علي خلف، دور النخب السياسية في التحول الديمقراطي :انماط ونماذج، مجلة حوليات، كلية الاداب/ جامعة عين شمس، مصر ، المجلد ٤٧ ، اذار /٢٠١٩ .
٥- نورهان أحمد قطامش ، أثر التعددية الحزبية على التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية، بحث منشور في المركز الديمقراطي العربي، برلين – المانيا ، ٢٠/ حزيران/ ٢٠١٧.

سادساً: المحاضرات

١- علاء فاضل العامري ، عوامل بناء التجربة الكورية الجنوبية في التنمية والاصلاح ومواجهه الفساد والالهام الياباني وأستهاض الذات، محاضرات القاها الدكتور علاء رئيس قسم التاريخ على طلبة المرحلة الثالثة كلية الاداب /الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٧.

سابعاً: المواقع الالكترونية

١- محمد طاهر، رئيس كوريا الجنوبية يهزم كورونا في الانتخابات البرلمانية، ١٧/ نيسان / ٢٠٢٠
على الموقع الاتي: https://www.independentarabia.com .

List of Sources and reference:

1- the guardian Former South Korea president leaps to death in ravine president-suicide on link:

2- The Guardian view on South Korea: scandals and
Successes on link:
https://www.theguardian.com/commentisfree/2017/feb/26/the-guardian- view-on-south-korea-scandals-and-successes.
3- Justin mc curry, park geun- hye : south Korean court removes president over scandal, 10/ mar / 2017 on link : https://www.theguardian.com
4- sang young rhyu, Moon Jae-in and the Politics of Reform in South Korea, global asia , JOURNAL OF THE EAST ASIA FOUNDATION, (Vol.13 No.3/ September 2018)
5-Ratu Ayu Asih Kusuma Putri,Political Leadership in South Korea's Developmental State: A Historical Revisit, Journal of ASEAN Studies, ,Bina Nusantara University, Indonesia Vol. 6, No. 1 (2018), p 70.
https://www.theguardian.com/world/2009/may/24/south-koreaformer-